الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى
الدورة البرلمانية الخامسة 2018-2019

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي والهادفة إلى تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية التونسية الافريقية

عدد 2018/88

رئيسة اللجنة : السيدة لطيفة الحباشي

نائب الرئيس : السيدة وفاء مخلوف

مقرر اللجنة : السيد عماد الدايمي

المقررة المساعدة : السيدة أمل سويد

المقررة المساعدة : السيدة لمياء الدريدي

مارس 2019

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،
السيد وزير الثقافة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،
تتشرف لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع قانون أساسي عدد 2018/88 المتعلّق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي

❖ تقديم المشروع

شرعت البلاد التونسية مؤخّرا في تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المنظّم للمجال الاقتصادي مع البلدان الافريقية، وتجلّى هذا الأمر من خلال انخراطها في جملة من المبادرات الهامة، أبرزها التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى الكوميسا.

وتمثّل الكوميسا منطقة تبادل حر وهي منظمة غير حكومية دولية تم انشاؤها يوم 08 ديسمبر 1994 ويقع مقرّها بالعاصمة الزمبية لوساكا وتضم عددا من الدول: مصر ، ليبيا، بورندي، جزر القمر، جمهورية كونغو الديمقراطية، جيبوتي، اريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، جزر الموريس، رواندا، سيشيل، السودان، سوزيلاند (حاليا اسواتيني) أوغندا، زمبيا وزمبابواي.

وقد تم هذا التوقيع على هذه الاتفاقية خلال القمة العشرين لرؤساء دول وحكومات هذه المجموعة الاقتصادية الاقليمية التي انعقدت بالعاصمة الزمبية لوساكا يوم 18 جويلية 2018. وهو انضمام أتى كتتويج لسلسلة من المفاوضات التي انطلقت منذ 2016 بمشاركة جميع الهياكل الوطنية المتدخّلة بما في ذلك القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة أن العمل على تطوير الإطار القانوني للتعامل الاقتصادي مع الدول الافريقية جاء في إطار خطة عمل شاملة لتجاوز الصعوبات المطروحة والتي أدّت إلى تواضع حجم الصادرات التونسية نحو البلدان الافريقية. خاصة وأن العلاقات الاقتصادية تعرف عدّة اشكاليات أبرزها ارتفاع تكاليف التصدير، وارتفاع المعاليم الجمركية المطبقة، وتشعب الاجراءات والأنظمة التجارية المعمول بها في هذه البلدان، وصعوبة توفير البيانات الاحصائية والمعلومات الخاصة بالأسواق المستهدفة، وغياب خطوط نقل منتظمة (لا سيما بحرية وجوية)، وصعوبة التمويل وارتفاع تكاليف التأمين، وضعف التواجد الديبلوماسي والتجاري.

وتحتوي هذه الاتفاقية على أربعة فصول تهم تعهدّات الجمهورية التونسية، وعضويتها وحقوقها وواجباتها، وتسوية النزاعات وأحكام نهائية. وتنص هذه الفصول بالتحديد على التزام تونس بتطبيق مقتضيات المعاهدة المنشأة للكوميسا والبروتوكولات الملحقة بها والعمل على مواءمة سياساتها التنموية مع أهداف الكوميسا وحرصها على تطبيق منطقة التبادل الحر مع الحق في التمتع بفترة انتقالية على أساس المعاملة بالمثل والوفاء بالتعهدات المالية وبشروط دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وتشمل الاتفاقية ملحقا وحيدا يحتوي على جملة من التعهدات الخصوصية المتعلّقة بعدد من القطاعات علاوة على قضايا النوع والشؤون الاجتماعية والاحصائيات وتبادل المعلومات والتعاون الفني.

وفي هذا الإطار يتنزل مشروع هذا القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي والهادفة إلى تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية التونسية الإفريقية.

1. أعمال اللجنة:

عقدت اللجنة جلستين تداولت خلالهما حول مشروع القانون الأساسي المذكور، ولتعميق نظرها في مقتضيات الاتفاقية استمعت إلى كل من السيد كاتب الدولة للخارجية يوم 27 فيفري 2019 ، للاطلاع على الجانب السياسي والديبلوماسي للاتفاقية. كما استمعت في جلستها الثانية إلى السيد وزير التجارة يوم 07 مارس 2019 بهدف الاطلاع على الجانب التقني لها.

الاستماع إلى السيد كاتب الدولة للخارجية:

أوضح السيد كاتب الدولة للخارجية في بداية تدخله أن المفاوضات لانضمام تونس الى السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) كانت قد انطلقت في شهر جانفي 2016، وتم إستكمال الاتفاق الخاص بالانضمام في أكتوبر 2017، وتمّ التوقيع بمقر المنظمة بلوساكا (زمبيا) يوم 18 جويلية 2018.

وأضاف أن السوق المشتركة للشرق والجنوب أفريقي (COMESA) تعتبر منظمة إقليمية إفريقية ذات طابع اقتصادي وإحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي ومن أكبرها باعتبار أهمية عدد السكان (قرابة 520 مليون نسمة) والمساحة الجغرافية (حوالي 12 مليون كلم2) وإجمالي الناتج المحلى (أكثر من 755 مليار دولار).

تمّ تأسيس المنظمة في 8 ديسمبر 1994 ويقع مقرها بالعاصمة الزامبية لوزاكا، وتضم هذه السوق حاليا 19 بلدا، وسيرتفع هذا العدد الى 21 بلدا بعد توقيع انضمام كل من تونس والصومال الى منظمة الكوميسا خلال القمة العشرين الأخيرة والتي عقدت بلوساكا، زمبيا، في جويلية 2018 (بعد إستيفاء إجراءات المصادقة).

وتتكون الكوميسا من الأجهزة التنفيذية والقضائية التالية: مؤتمر القمة (رؤساء الدول والحكومات)، مجلس الوزراء (الوزراء المعينين من قبل بلدانهم)، محكمة العدل (للنظر في المنازعات التجارية)، لجنة محافظي البنوك

المركزية، اللجنة الحكومية (الكتاب العامين أو المديرين العامين للوزارات المعينة من قبل بلدانهم) واللجان المتخصّصة، إضافة الى الأمانة العامة واللجنة التشاورية.

كما تضم عددا من المؤسسات موزّعة على عدّة بلدان أعضاء من ذلك: وكالة الاستثمار الإقليمي للكوميسا (مقرها مصر)، مجلس أعمال الكوميسا (زمبيا)، مفوضية الكوميسا للتنافسية (ملاوي)، بنك شرق وجنوب إفريقيا للتجارة والتنمية (TDB)، معهد الجلود، شركة إعادة التأمين، صندوق التعويض (Chambre de compensation) ، مركز تكنولوجيات المعادن، مجلس المكاتب (Conseil des bureaux)، جمعية البنوك التجارية، مركز التحكيم التجاري، رابطة الجمعيات الوطنية لنساء الأعمال، رابطة غرف التجارة والصناعة.

وأوضح السيد كاتب الدولة لدى وزير ال أنها تعتبر هيكلا كبيرا وهو ما يفسّر أهمية أن تتواجد تونس في هذا السوق. خاصة وأن هذا الانضمام يأتي في إطار استراتيجية البلاد التونسية لتنويع الأسواق.

وأضاف أن انضمام البلاد التونسية للسوق المشتركة له العديد من الايجابيات أهمها رفع حجم الصادرات التونسية وتخفيض الحواجز الديوانية. وهذا الأمر من شأنه أن يوفر فرصة للمؤسسات التونسية لخلق شركاء مع نظرائهم قصد الاستجابة لحاجيات السوق من سلع تونسية.

كما تطرّق إلى الالتزامات التي من شأنها أن تقع على كاهل الدولة التونسية عند امضاء هذه الاتفاقية وبيّن أن انضمام تونس إلى تجمّع الكوميسا له آثار مالية تتمثل في مساهمة مالية مرة واحدة في ميزانية بناء المقر الجديد للمجموعة و مساهمة سنوية في ميزانية الأمانة العامة وميزانية محكمة العدل وتقدّر بمليوني دينار سنويا وهو مبلغ بسيط. مؤكّدا أن هذه المساهمة تعدّ مقبولة بالنظر إلى الامتيازات التي ستتحصّل عليها الدولة التونسية بعد المصادقة

وأكّد أنه للاستفادة القصوى من هذا الانضمام لا بد من وضع منهجية ملائمة من ذلك دعم التواجد الديبلوماسي بالبلدان الأعضاء وتعزيز فتح السفارات وإعداد دراسات حول حاجيات السوق المشتركة.

وفي تفاعلهم، ثمّن النواب هذه الاتفاقية و شدّدوا على أهمية انضمام تونس للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا" الذي سيساهم في تعزيز التعاون بين تونس وبقية الدول الأعضاء و جعل تونس بوابة افريقيا .

وفي مستهل النقاش، طلب أحد النواب توضيح بعض المفاهيم الواردة بالاتفاقية مثل الوفاء بالالتزامات المالية وإلغاء التعريفة الجمركية ونظام التجارة المبسط و قضايا النوع.

كما تساءل بعض النواب عن انسجام معايير و مضامين هذه الاتفاقية مع مثيلاتها الممضاة مع أوروبا مثل "الأليكا " و أشار البعض الآخر الى ضرورة تغيير المنظومة الاقتصادية لمواكبة التطورات الحالية خاصة بعد دستور 2014.

وبهذه المناسبة، دعى بعض الأعضاء وزارة الخارجية الى مزيد التدقيق في القوانين التي تمثّل عائقا وذلك لتفادي تضارب التشريعات.

وتطرق بعض النواب الى ضرورة تكثيف العمل على الجانب اللوجستي وفتح خطوط بحرية وجوّية لمزيد دعم التصدير و تشجيع رجال الأعمال وطالبوا بتبسيط الاجراءات.

كما وضح أعضاء اللجنة أن التوجه الى الأسواق الافريقية باعتبارها أسواقا واعدة، يتطلب ذلك التنويع في الصادرات وعدم الاكتفاء بالمواد المتعارف عليها من زيت الزيتونة والتمور والنسيج. ويتطلب أيضا دعم الجهود للتوجه نحو مجالات أخرى مثل الخدمات واليد العاملة وقطاع المحامين والخبراء المحاسبون وكذلك الاستثمار في الجامعات الخاصة التي تواجه عديد الصعوبات.

وأجمع الأعضاء على أنه دون تحسين و تهيئة البنية التحتية و تبسيط الاجراءات والحد من التهريب سيكون من الصعب مواجهة تحديات متطلبات التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

وعلاوة على التحديات الاقتصادية، بيّن النواب وجود تحديات دبلوماسية تستوجب فتح سفارات جديدة في هذه الدول وتحتاج الى توسيع شبكة التمثيل الدبلوماسي التونسي في افريقيا.

وعن تواجد تونس في هياكل هذه المنظمة الافريقية استفسر الأعضاء عن نسبة الحضور في مختلف هذه الهياكل.

وفي اجابته على مختلف هذه التساؤلات ، أوضح السيد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية ان هذا الاتفاق لا يتناقض مع الاتفاقيات التي أمضتها تونس وأنه بالنسبة للإعفاءات الجمركية المعتمدة في الكوميسا تتوافق مع ما هو مطبّق في الأسواق التجارية الحرّة.

وفي موضوع الصادرات أفاد السيد كاتب الدولة لدى وزير الخارجية ان التصدير هو الحل الجذري والسريع لتخفيف عجز ميزانية الدولة وأن الصادرات التونسية لا تقتصر على التمور أو زيت الزيتونة بل هناك عديد المجالات المتنوعة على غرار الخدمات والصناعات الميكانيكية والالكترونية، إضافة الى الخدمات التكنولوجية والأشغال العامة والبنية التحتية.

وأضاف ان دور النقل هام جدا لتحسين التبادل التجاري وجلب الاستثمار وأضاف أن هناك وعود بفتح خط بحري مباشر في اتجاه دول غرب افريقيا :الكوت ديفوار والكمرون والسنغال وتيما ويكون الانطلاق إما من صفاقس أو جرجيس.

وعن التمثيل الدبلوماسي التونسي في افريقيا بيّن السيد كاتب الدولة لدى وزير الخارجية أن الدولة التونسية تسعى الى مزيد توسيع شبكة التمثيل الدبلوماسي في افريقيا جنوب الصحراء. وقد تم فتح سفارات جديدة في البلدان ذات الاقتصاديات الواعدة والتي تفتح آفاق هامة للتعاون الاقتصادي.

- الاستماع إلى السيد وزير التجارة

أبرز السيد وزير التجارة أنه حصلت نقلة نوعية وتاريخية في العلاقات التونسية الافريقية بانضمام تونس إلى تجمّع الكوميسا، وذلك على إثر التوقيع على اتفاقية الانضمام بمناسبة مؤتمر القمة العشرين لرؤساء دول وحكومات هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية المنعقد بالعاصمة الزمبية "لوزاكا" في شهر جويلية 2018.

و أوضح أن الكوميسا منظمة حكومية دولية تضم 19 بلدا (قبل انضمام تونس والصومال) تجمعهم منطقة تبادل حر وهي احدى المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي و يقارب تعداد سكانها مجتمعة 540 مليون نسمة. ويصل معدل نموها الى 4.7 % بما يجعل الكوميسا واحدة من أكبر التجمعات التجارية في العالم.

هذا وقدّم السيد وزير التجارة ، لمحة عن هذه الاتفاقية كما استعرض الأهداف والمزايا المتعدّدة لهذه الاتفاقية والمتمثلة في التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق، كذلك دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء إضافة الى التعاون في خلق مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي و تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

وبيّن أنه من شروط العضوية هو الجوار الجغرافي والموافقة على أهداف الكوميسا ، والتقيد بالتعهدات العامة و الخصوصية و الالتزام بالمبادئ الأساسية كالمساوات والترابط بين الدول الأعضاء، وعدم الاعتداء، وحماية حقوق الإنسان، والمساءلة والعدالة الاقتصادية، والمشاركة الشعبية في التنمية، والاعتراف واحترام سيادة القانون، والحفاظ على السلام والاستقرار من خلال تقوية مبادئ حسن الجوار.

و أقّر السيد الوزير أن انضمام تونس إلى تجمّع الكوميسا له آثار مالية ،تتمثل في مساهمة مالية ضرورية من قبل تونس شأنها شأن بقية الدول، مرة واحدة عند الانضمام في ميزانية بناء المقر الجديد للمجموعة و مساهمة سنوية في ميزانية الأمانة العامة وميزانية محكمة العدل وتكون مساهمها في ميزانية المؤسسات المتخصصة اختياريا.

ووفقا لتقديرات الميزانية حسب المعادلة المعتمدة لاحتساب مساهمة البلدان الأعضاء، ستكون مساهمة تونس، بالنسبة لكامل سنة 2019، في حدود 2,178 مليون دولار مقسمة بين 1,878مليون دولار مساهمة في ميزانية الأمانة العامة و 0,3 مليون دولار مساهمة في ميزانية محكمة العدل أي بنسبة 10.74% من مجموع الميزانية، وهو ما يضع بلادنا في مرتبة ثالث مساهم في ميزانية الكوميسا بعد مصر وكينيا.

هذا و أفاد السيد وزير التجارة أن حجم الصادرات البينية بين مختلف دول الكوميسا تقدر ب 8 مليارات دولار، 48٪ منها هي سلع مصنّعة. وأضاف أنه من المتوقع أن تشهد الصادرات التونسية نحو دول جنوب وشرق إفريقيا، ارتفاعا هاما خلال السنوات القادمة.

وأشار أن صادرات تونس باتجاه الكوميسا تمثل حوالي 3/1 صادراتنا نحو إفريقيا وهي لا تمثل سوى 3.86% من إجمالي الصادرات التونسية وأن 93.06 % منها باتجاه كل من ليبيا و مصر في حين بقية البلدان لا تستقطب سوى 6.94% من الصادرات نحو الكوميسا .

وأوضح أن مبادلات الكوميسا مع تونس تعتمد على مؤشر التكامل بين الصادرات التونسية وواردات الكوميسا وهذا المؤشر يعادل حوالي 63% سنويا على امتداد الفترة 2007-2016 .

و يجدر التأكيد على أن هذا المؤشر يساوي 69% مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على ما يقارب 74.4% من الصادرات التونسية مقابل 5.5% فقط موجهة إلى أسواق الكوميسا.

ذكر أنّ انضمام تونس لهذا التجمّع الاقتصادي الافريقي، سيعزز حضور المؤسسات التونسية على المستوى الإفريقي، لاسيما وأن التوجه نحو الأسواق الإفريقية واعدة بالنسبة لها .

وفي تفاعلهم، شدّد النواب على أهمية اتفاقية انضمام تونس للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا" الذي سيساهم في تعزيز التعاون بين تونس وسائر أعضاء هذا الفضاء ويدعم التقارب بين الشعوب الإفريقية و يجّدر البعد الافريقي و يكون رافدا لمزيد تطوير التنمية.

وتساءل النواب عن النتائج الإيجابية المنتظرة من وراء هذه الاتفاقية، وعن جملة الاجراءات قصد تطبيق هذا الانضمام ، لا سيما العمل على تهيئة وتطوير البنية التحتية الكفيلة بجعل تونس بوابة افريقيا فعليا وتكثيف العمل على الجانب اللوجستي المتعلق بالمطارات وميناء رادس.

كما تطرق بعض النواب الى مسألة حريّة تنقل الأشخاص مؤكّدين أنه ولئن ينبغي فعلا تسهيل اجراءات لتأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال الأفارقة وكذلك التونسيين إلاّ أنه لا يجب فتح الحدود للجميع وبصفة مطلقة باعتبار ذلك على غاية من الخطورة. مؤكّدين في ذات الوقت على ضرورة تبسيط الاجراءات لدعم التصدير و تشجيع رجال الأعمال.

كما أعرب الأعضاء عن أملهم في تنويع الصادرات في اتجاه الخدمات والاتصالات واليد العاملة في بعض القطاعات تساءلوا عن امكانية فتح خطوط نقل بحريّة وجويّة. وفي هذا الإطار دعت إحدى العضوات باللجنة إلى وضع تصوّر تنموي وتفعيل الميناء التجاري بقابس مؤكّدة أنه يسمح فعليا بأن تكون تونس بوابة لإفريقيا.

و علاوة على تطوير للجانب الاقتصادي أجمع الأعضاء على أن هذا الانضمام إلى هذه الاتفاقية سيمكّن من ربط علاقات على المستوى السياسي والثقافي وسينمي تبادل الخبرات.

كما أوضح أعضاء اللجنة ان تونس تواجهها عديد التحديات في هذا المجال خاصة في كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطلبات التجارة البينية بين الدول الأعضاء إضافة الى التحديات السياسية التي تتعلق باستتباب الأمن والسلم والتحديات الدبلوماسية التي تستوجب فتح سفارات جديدة في هذه الدول. مؤكّدين كذلك على ضرورة العمل فعليا على الجانب اللوجستي وتطوير قطاع النقل لا سيما النقل الجوي والبحري.

وفي اجابته عن النتائج الإيجابية المنتظرة من هذه الاتفاقية أشار السيد الوزير ان هذا الانضمام سيحقّق:

- استفادة متوقعة للصادرات التونسية باتجاه بلدان الكوميسا من تخفيضات ديوانية بمعدل حوالي 17%.
- تنويع المنتجات المصدرة وفتح آفاق لمنتجات جديدة لاقتحام هذه السوق خاصة بالنسبة للمواد التي كانت خاضعة لمعاليم ديوانية مرتفعة.
- الاستفادة من آليات وبرامج التمويل والتأمين التي توفرها مؤسسات الكوميسا.
- تسهيل النفاذ إلى مصادر تمويل ميسرة من طرف الممولين الدوليين المهتمين بدعم مبادرات الاندماج الإقليمي.

- جلب الاستثمارات الأجنبية التي تستهدف منطقة الكوميسا انطلاقا من تونس
- تسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بمنطقة الكوميسا.
- الانضمام الآلي لمنطقة التبادل الحر الثلاثية بين الكوميسا والجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا (CAE) ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)
- فسح المجال للإطارات التونسية للعمل بمختلف هياكل الكوميسا

ومن هذا المنطلق ، أفاد السيد الوزير بأن عضوية تونس في "الكوميسا" تعتبر فرصة حقيقية للتونسيين، نظرا إلى معدلات النمو الكبيرة التي تشهدها معظم الدول التي تنتمي إلى هذا التجمع الاقتصادي. و ستشجع مزيدا من الشركات الأوروبية على القدوم إلى تونس لبعث شركات، تهتم بالتصدير إلى الكوميسا، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة الاستثمار وخلق العديد من فرص العمل الجديدة.

كما أشار إلى أن انضمام تونس إلى "الكوميسا" يمثل فرصة واعدة للقطاعين العام والخاص والمستثمرين وأصحاب المؤسسات الصناعية والمالية لخلق شراكات مع نظرائهم ببقية الدول الأعضاء في هذا التجمع الاقتصادي المهم.

أما بخصوص جملة الاجراءات المتخذة، فقد بيّن وزير التجارة أن الحكومة تعمل على تفكيك العقبات أمام المستثمرين الأجانب وخاصة في ما يتعلق بالقطاع اللوجستي والجمارك وعمل البنوك. وأضاف أن المساعي مبذولة للتغلب على عوامل الضعف المتعلقة بنقص التغطية الدبلوماسية في القارة وكذلك النقل الجوي من خلال دعم تواجد الخطوط التونسية في دول أفريقيا بأسرع وقت ممكن.

وعن مسألة حريّة تنقل الأشخاص، أوضح السيد الوزير أن معاهدة الكوميسا في فصلها 164 تنص على ضرورة إبرام بروتوكول حول حرية تنقل الأشخاص واليد العاملة وضمان حق الانتصاب والإقامة لكنه غير مطبق في الوقت الراهن. وأضاف أن حرية تنقل الأشخاص لا يدخل في إطار هذه الاتفاقية باعتباره ينظّم في بروتوكول منفصل وطالب في الأخير بأن يتم المصادقة على اتمام اجراءات الانضمام إلى الكوميسا في أقرب الآجال نظرا لأهميته.

2. قرار اللجنة:

عقدت اللجنة جلسة يوم الاربعاء 13 مارس 2019 وصادقت على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي. وعلى التقرير بأغلبية أعضائها الحاضرين.

نائبة رئيسة اللجنة	**المقررة المساعدة**
وفاء مخلوف	**لمياء الدريدي**

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)، الموقّعة بلوساكا بتاريخ 18 جويلية 2018، والملحقة بهذا القانون الأساسي.